بالتسمي؛ فهو لم يلد ولم يتخذ ولداً. بنو آدم قد يتخذ الإنسان منهم ولداً وهو لم يلده بالتبني أو بالولاية أو بغير ذلك، وإن كان التبني غير مشروع، أما الله عز وجل؛ فلم يلد ولم يولد، ولما كان يرد على الذهن فرض أن يكون الشيء لا والداً ولا مولوداً، لكنه متولد؛ نفى هذا الوهم الذي قد يرد، فقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، وإذا انتفى أن يكون له كفواً أحد؛ لزم أن لا يكون متولداً، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾؛ أي: لا يكافئه أحد في جميع صفاته.

في هذه السورة: صفات ثبوتية، وصفات سلبية:

الصفات الثبوتية: ﴿ٱللَّهُ﴾ التي تتضمن الألوهية، ﴿أَحَدٌ﴾ تتضمن الأحدية، ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ تتضمن الصمدية.

والصفات السلبية: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾.

ثلاث إثبات، وثلاث نفي، وهذا النفي يتضمن من الإثبات كمال الأحدية والصمدية.

* * *

● **قوله: «وَما وَصَفَ به نَفْسَهُ في أَعْظَم آيَةٍ في كِتاب اللهِ؛ حَيْثُ يَقولُ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ**

وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]».

الشرح:

* قوله: «وَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي أَعْظَمِ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ»: وهذه الآية تسمى آية الكرسي؛ لأن فيها ذكر الكرسي: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وهي أعظم آية في كتاب الله.

والدليل على ذلك: أن النبي ﷺ سأل أبي بن كعب؛ قال: «أي آية في كتاب الله أعظم؟». فقال له: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾. فضرب على صدره، وقال: لِيَهْنِكَ العلم أبا المنذر»[1]. يعني: أن النبي ﷺ أقره بأن هذه أعظم آية في كتاب الله، وأن هذا دليل على علم أُبي في كتاب الله عز وجل.

وفي هذا الحديث دليل على أن القرآن يتفاضل؛ كما دل عليه أيضاً حديث سورة الإخلاص، وهذا موضع يجب فيه التفصيل؛ فإننا نقول: أما باعتبار المتكلِّم به؛ فإنه لا يتفاضل؛ لأن المتكلم به واحد، وهو الله عز وجل. وأما باعتبار مدلولاته وموضوعاته؛ فإنه يتفاضل؛ فسورة الإخلاص التي فيها الثناء على الله عز وجل بما تضمنته من الأسماء والصفات ليست كسورة المسد التي فيها بيان حال أبي لهب من حيث الموضوع، كذلك يتفاضل من حيث التأثير والقوة في الأسلوب؛ فإن من الآيات ما تجدها آية قصيرة

---

(١) رواه مسلم (٨١٠) عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

لكن فيها ردع قوي للقلب وموعظة، وتجد آية أخرى أطول منها بكثير لكن لا تشتمل على ما تشتمل عليه الأولى؛ فمثلاً قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]... إلخ؛ هذه آية موضوعها سهل، والبحث فيها في معاملات تجري بين الناس، وليس فيها ذاك التأثير الذي يؤثره مثل قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]؛ فهذه تحمل معاني عظيمة، فيها زجر وموعظة وترغيب وترهيب، ليست كآية الدَيْن مثلاً، مع أن آية الدَيْن أطول منها.

* قول المؤلف: «حَيْث يقول: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ..﴾»: في هذه الآية يخبر الله بأنه منفرد بالألوهية، وذلك من قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ لأن هذه جملة تفيد الحصر، وطريقة النفي والإثبات هذه من أقوى صيغ الحصر.

* وقوله: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾: ﴿ٱلْحَىُّ﴾؛ أي: ذو الحياة الكاملة، المتضمنة لجميع صفات الكمال، لم تسبق بعدم، ولا يلحقها زوال، ولا يعتريها نقص بوجه من الوجوه.

و﴿ٱلْحَىُّ﴾ من أسماء الله، وقد تطلق على غير الله؛ قال تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ولكن ليس الحي كالحي، ولا يلزم من الاشتراك في الاسم التماثل في المسمى.

﴿ٱلْقَيُّومُ﴾: على وزن فيعول، وهذه من صيغ المبالغة، وهي

مأخوذة من القيام.

ومعنى ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾؛ أي: أنه القائم بنفسه؛ فقيامه بنفسه يستلزم استغناءه عن كل شيء، لا يحتاج إلى أكل ولا شرب ولا غيرها، وغيره لا يقوم بنفسه، بل هو محتاج إلى الله عز وجل في إيجاده وإعداده وإمداده.

ومن معنى ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾ كذلك أنه قائم على غيره؛ لقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]، والمقابل محذوف، تقديره: كمن ليس كذلك، والقائم على كل نفس بما كسبت هو الله عز وجل، ولهذا يقول العلماء: القيوم هو القائم بنفسه القائم على غيره، وإذا كان قائماً على غيره؛ لزم أن يكون غيره قائماً به؛ قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥]؛ فهو إذاً كامل الصفات وكامل الملك والأفعال.

وهذان الاسمان هما الاسم الأعظم الذي إذا دُعي الله به أجاب، ولهذا ينبغي للإنسان في دعائه أن يتوسل به؛ فيقول: يا حي! يا قيوم![1] وقد ذُكرا في الكتاب العزيز في ثلاثة مواضع: هذا أحدها، والثاني في سورة آل عمران: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ٢]، والثالث في سورة طه: ﴿۞ وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَىِّ

---

(١) لما رواه الحاكم وصححه (١/٥٠٩) عن ابن مسعود، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٣٧)، عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ إذا كربه أمر قال: «يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث»، ورواه الترمذي (٣٤٣٦) بنحوه.

﴿ٱلْقَيُّومِ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ [طه: ١١١].

هذان الاسمان فيهما الكمال الذاتي والكمال السلطاني؛ فالذاتي في قوله: ﴿ٱلْحَيُّ﴾، والسلطاني في قوله: ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾؛ لأنه يقوم على كل شيء، ويقوم به كل شيء.

* وقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾: والسنة النعاس، وهي مقدمة النوم، ولم يقل: لا ينام؛ لأن النوم يكون باختيار، والأخذ يكون بالقهر.

والنوم من صفات النقص؛ قال النبي عليه الصلاة والسلام: «إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام»[1].

وهذه صفة من صفات النفي وقد سبق أن صفات النفي لا بد أن تتضمن ثبوتا، وهو كمال الضد، والكمال في قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ كمال الحياة والقيومية؛ لأنه من كمال حياته أن لا يحتاج إلى النوم، ومن كمال قيوميته أن لا ينام؛ لأن النوم إنما يحتاج إليه المخلوقات الحية؛ لنقصها؛ لأنها تحتاج إلى النوم من أجل الاستراحة من تعب سبق واستعادة القوة لعمل مستقبل، ولما كان أهل الجنة كاملي الحياة؛ كانوا لا ينامون؛ كما صحت بذلك الآثار.

لكن لو قال قائل: النوم في الإنسان كمال، ولهذا؛ إذا لم ينم الإنسان؛ عد مريضاً.

---

(١) رواه مسلم (١٧٩) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

فنقول: كالأكل في الإنسان كمال، ولو لم يأكل؛ عدَّ مريضاً، لكن هو كمال من وجه ونقص من وجه آخر؛ كمال لدلالته على صحة البدن واستقامته، ونقص لأن البدن محتاج إليه، وهو في الحقيقة نقص.

إذاً؛ ليس كل كمال نسبي بالنسبة للمخلوق يكون كمالاً للخالق؛ كما أنه ليس كل كمالٍ في الخالق يكون كمالاً في المخلوق؛ فالتكبر كمال في الخالق نقص في المخلوق، والأكل والشرب والنوم كمال في المخلوق نقص في الخالق، ولهذا قال الله تعالى عن نفسه: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤].

* وقوله: ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾: ﴿لَهُۥ﴾: خبر مقدم. و﴿مَا﴾: مبتدأ مؤخر؛ ففي الجملة حصر، طريقه تقديم ما حقه التأخير، وهو الخبر. ﴿لَهُۥ﴾: اللام هذه للملك، ملك تام؛ بدون معارض. ﴿مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: من الملائكة والجنة وغير ذلك مما لا نعلمه. ﴿وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾: من المخلوقات كلها، الحيوان منها وغير الحيوان.

* وقوله: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: تفيد أن السماوات عديدة، وهو كذلك، وقد نص القرآن على أنها سبع: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [المؤمنون: ٨٦].

والأرضون أشار القرآن إلى أنها سبع، بدون تصريح، وصرحت بها السنة؛ قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]؛ مثلهن في العدد دون الصفة، وفي

السنة قال النبي عليه الصلاة والسلام: «من اقتطع شبراً من الأرض ظلماً؛ طوقه الله به يوم القيامة من سبع أرضين»[1].

* وقوله: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ : ﴿مَن ذَا﴾: اسم استفهام. أو نقول: ﴿مَن﴾: اسم استفهام، و ﴿ذَا﴾: ملغاة، ولا يصح أن تكون ﴿ذَا﴾: اسماً موصولاً في مثل هذا التركيب؛ لأنه يكون معنى الجملة: من الذي الذي! وهذا لا يستقيم.

وقوله: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ﴾: الشفاعة في اللغة: جعل الوتر شفعاً؛ قال تعالى: ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ﴾ [الفجر: ٣]. وفي الاصطلاح: هي التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة؛ فمثلاً: شفاعة النبي ﷺ لأهل الموقف أن يُقضى بينهم: هذه شفاعة بدفع مضرة، وشفاعته لأهل الجنة أن يدخلوها بجلب منفعة.

* وقوله: ﴿عِندَهُۥٓ﴾؛ أي: عند الله.

* ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾؛ أي: إذنه له، وهذه تفيد إثبات الشفاعة، لكن بشرط أن يأذن، ووجه ذلك أنه لولا ثبوتها؛ لكان الاستثناء في قوله ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾: لغواً لا فائدة فيه.

وذكرها بعد قوله: ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ . . .﴾: يفيد أن هذا الملك الذي هو خاص بالله عز وجل؛ أنه ملك تام السلطان؛ بمعنى أنه لا أحد يستطيع أن يتصرف، ولا بالشفاعة التي هي خير؛ إلا بإذن الله، وهذا من تمام ربوبيته وسلطانه عز وجل.

---

(١) رواه: البخاري (٢٤٥٢)، ومسلم (١٦١٠)؛ عن سعيد بن زيد رضي الله عنه.

وتفيد هذه الجملة أن للّه إذناً، والإذن في الأصل الإعلام؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٣]؛ أي: إعلام من الله ورسوله؛ فمعنى ﴿بِإِذْنِهِۦ﴾؛ أي: إعلامه بأنه راضٍ بذلك.

وهناك شروط أُخرى للشفاعة: منها: أن يكون راضياً عن الشافع وعن المشفوع له؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقال: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩].

وهناك آية تنتظم الشروط الثلاثة: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦]؛ أي: يرضى عن الشافع والمشفوع له؛ لأن حذف المعمول يدل على العموم.

إذا قال قائل: ما فائدة الشفاعة إذا كان الله تعالى قد علم أن هٰذا المشفوع له ينجو؟

فالجواب: أن الله سبحانه وتعالى يأذن بالشفاعة لمن يشفع من أجل أن يكرمه وينال المقام المحمود.

* وقوله: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾: العلم هو إدراك لشيء على ما هو عليه إدراكاً جازماً، والله عز وجل ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ المستقبل، ﴿وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ الماضي، وكلمة ﴿ما﴾ من صيغ العموم، تشمل كل ماضٍ وكل مستقبل، وتشمل أيضاً ما كان من فعله وما كان من أفعال الخلق.

* وقوله ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾: الضمير في

﴿يُحِيطُونَ﴾ يعود على الخلق الذي دل عليهم قوله: ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾؛ يعني لا يحيط مَنْ في السماوات والأرض بشيء من علم الله إلا بما شاء.

* قوله: ﴿مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾: يحتمل من علم ذاته وصفاته؛ يعني: أننا لا نعلم شيئاً عن الله وذاته وصفاته إلا بما شاء مما علمنا إياه. ويحتمل أن (علم) هنا بمعنى معلوم؛ يعني: لا يحيطون بشيء من معلومه؛ أي: مما يعلمه؛ إلا بما شاءه، وكلا المعنيين صحيح. وقد نقول: إن الثاني أعم؛ لأن معلومه يدخل فيه علمه بذاته وبصفاته وبما سوى ذلك.

* وقوله: ﴿إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾؛ يعني: إلا بما شاء مما علمهم إياه.

وقد علمنا الله تعالى أشياء كثيرة عن أسمائه وصفاته وعن أحكامه الكونية وأحكامه الشرعية، ولكن هذا الكثير هو بالنسبة لمعلومه قليل؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

* وقوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ﴾: ﴿وَسِعَ﴾ بمعنى: شمل؛ يعني: أن كرسيه محيط بالسماوات والأرض، وأكبر منها؛ لأنه لولا أنه أكبر ما وسعها.

والكرسي؛ قال ابن عباس رضي الله عنهما: «إنه موضع

قدمي الله عز وجل»[1]، وليس هو العرش، بل العرش أكبر من الكرسي، وقد ورد عن النبي عليه الصلاة والسلام: «أن السماوات السبع والأرضين السبع بالنسبة للكرسي كحلقة ألقيت في فلاة من الأرض، وأن فضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على هذه الحلقة»[2].

هذا يدل على عظم هذه المخلوقات، وعظم المخلوق يدل على عظم الخالق.

* قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾؛ يعني: لا يثقله ويكرثه حفظ السماوات والأرض.

وهذه من الصفات المنفية، والصفة الثبوتية التي يدل عليها هذا النفي هي كمال القدرة والعلم والقوة والرحمة.

* وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾: ﴿ٱلْعَلِىُّ﴾ على وزن فعيل،

---

(١) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب «السنة» (٥٨٦)، وابن أبي شيبة في كتاب «العرش» (٦١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٤٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٨٢) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. ورواه الدارقطني في كتاب «الصفات» (٣٦) عن ابن عباس موقوفاً عليه، وعزاه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٣٢٣) للطبراني وقال: رجاله رجال الصحيح، وقال الألباني في «مختصر العلو» (٤٥): إسناده صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في كتاب «العرش» رقم (٥٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٦٢) من حديث أبي ذر رضي الله عنه. والحديث صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» برقم (١٠٩) وقال: إنه لا يصح حديث مرفوع عن النبي ﷺ في صفة العرش إلا هذا الحديث.

وهي صفة مشبهة؛ لأن علوه عز وجل لازم لذاته، والفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل أن اسم الفاعل طارىء حادث يمكن زواله، والصفة المشبهة لازمة لا ينفك عنها الموصوف.

وعلو الله عز وجل قسمان: علو ذات، وعلو صفات:

فأما علو الذات؛ فإن معناه أنه فوق كل شيء بذاته، ليس فوقه شيء، ولا حذاءه شيء.

وأما علو الصفات؛ فهي ما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]؛ يعني: أن صفاته كلها عُليا، ليس فيها نقص بوجه من الوجوه.

أما ﴿ٱلْعَظِيمُ﴾؛ فهي أيضاً صفة مشبهة، ومعناها: ذو العظمة، وهي القوة والكبرياء وما أشبه ذلك مما هو معروف من مدلول هذه الكلمة.

وهذه الآية تتضمن من أسماء الله خمسة، وهي: الله، الحي، القيوم، العلي، العظيم.

وتتضمن من صفات الله ستّاً وعشرين صفة، منها خمس صفات تضمنتها هذه الأسماء.

السادسة: انفراده بالألوهية.

السابعة: انتفاء السنة والنوم في حقه؛ لكمال حياته وقيوميته.

الثامنة: عموم ملكه؛ لقوله: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

التاسعة: انفراد الله عز وجل بالملك، ونأخذه من تقديم الخبر.

العاشرة: قوة السلطان وكماله؛ لقوله: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾.

الحادية عشرة: إثبات العندية، وهذا يدل على أنه ليس في كل مكان؛ ففيه الرد على الحلولية.

الثانية عشرة: إثبات الإذن من قوله: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾.

الثالثة عشرة: عموم علم الله تعالى؛ لقوله: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾.

الرابعة عشرة والخامسة عشرة: أنه سبحانه وتعالى لا ينسى ما مضى؛ لقوله: ﴿وَمَا خَلْفَهُمْ﴾، ولا يجهل ما يستقبل؛ لقوله ﴿مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾.

السادسة عشرة: كمال عظمة الله؛ لعجز الخلق عن الإحاطة به.

السابعة عشرة: إثبات المشيئة؛ لقوله: ﴿إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾.

الثامنة عشرة: إثبات الكرسي، وهو موضع القدمين.

التاسعة عشرة والعشرون والحادية والعشرون: إثبات العظمة والقوة والقدرة؛ لقوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾؛ لأن عظمة المخلوق تدل على عظمة الخالق.

الثانية والثالثة والرابعة والعشرون: كمال علمه ورحمته وحفظه، من قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾.

الخامسة والعشرون: إثبات علو الله؛ لقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ﴾.

ومذهب أهل السنة والجماعة أن الله سبحانه وتعالى عالٍ بذاته، وأن علوه من الصفات الذاتية الأزلية الأبدية.

وخالف أهل السنة في ذلك طائفتان: طائفة قالوا: إن الله بذاته في كل مكان! وطائفة قالوا: إن الله ليس فوق العالم ولا تحت العالم ولا في العالم ولا يمين ولا شمال ولا منفصل عن العالم ولا متصل!

والذين قالوا بأنه في كل مكان استدلوا بقول الله تعالى: ﴿وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]، وعلى هذا؛ فليس عالياً بذاته، بل العلو عندهم علو صفة.

أما الذين قالوا: إنه لا يوصف بجهة؛ فقالوا: لأننا لو وصفناه بذلك؛ لكان جسماً، والأجسام متماثلة، وهذا يستلزم التمثيل، وعلى هذا؛ فننكر أن يكون في أي جهة!

ولكننا نرد على هؤلاء وهؤلاء من وجهين:

الوجه الأول: إبطال احتجاجهم.

والثاني: إثبات نقيض قولهم بالأدلة القاطعة.

١ ـ **أما الأول**؛ فنقول لمن زعموا أن الله بذاته في كل مكان: دعواكم هذه دعوى باطلة، يردها السمع والعقل:

ـ **أما السمع**؛ فإن الله تعالى أثبت لنفسه أنه العلي، والآية التي استدللتم بها لا تدل على ذلك؛ لأن المعية لا تستلزم الحلول في المكان، ألا ترى إلى قول العرب: القمر معنا؛ ومحله في السماء؟ ويقول الرجل: زوجتي معي؛ وهو في المشرق وهي في المغرب؟ ويقول الضابط للجنود: اذهبوا إلى المعركة وأنا معكم؛ وهو في غرفة القيادة وهم في ساحة القتال؟ فلا يلزم من المعية أن يكون الصاحب في مكان المصاحَب أبداً، والمعية يتحدد معناها بحسب ما تضاف إليه؛ فنقول أحياناً: هذا لبن معه ماء. وهذه المعية اقتضت الاختلاط. ويقول الرجل: متاعي معي. وهو في بيته غير متصل به. ويقول: إذا حمل متاعه معه: متاعي معي. وهو متصل به. فهذه كلمة واحدة لكن يختلف معناها بحسب الإضافة؛ فبهذا نقول: معية الله عز وجل لخلقه تليق بجلاله سبحانه وتعالى؛ كسائر صفاته؛ فهي معية تامة حقيقية، لكن هو في السماء.

ـ **وأما الدليل العقلي** على بطلان قولهم؛ فنقول: إذا قلت: إن الله معك في كل مكان؛ فهذا يلزم عليه لوازم باطلة؛ فيلزم عليه:

أولاً: إما التعدد أو التجزؤ، وهذا لازم باطل بلا شك،

وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم.

ثانياً: نقول: إذا قلت: إنه معك في الأمكنة؛ لزم أن يزداد بزيادة الناس، وينقص بنقص الناس.

ثالثاً: يلزم على ذلك ألا تنزهه عن المواضع القذرة؛ فإذا قلت: إن الله معك وأنت في الخلاء؛ فيكون هذا أعظم قدح في الله عز وجل.

فتبين بهذا أن قولهم مناف للسمع ومناف للعقل، وأن القرآن لا يدل عليه بأي وجه من الدلالات؛ لا دلالة مطابقة ولا تضمن ولا التزام أبداً.

٢ ـ **أما الآخرون**؛ فنقول لهم:

أولاً: إن نفيكم للجهة يستلزم نفي الرب عز وجل؛ إذ لا نعلم شيئاً لا يكون فوق العالم ولا تحته، ولا يمين و لا شمال، ولا متصل ولا منفصل؛ إلا العدم، ولهذا قال بعض العلماء: لو قيل لنا صفوا الله بالعدم؛ ما وجدنا أصدق وصفاً للعدم من هذا الوصف.

ثانياً: قولكم: إثبات الجهة يستلزم التجسيم! نحن نناقشكم في كلمة الجسم:

ما هذا الجسم الذي تنفِّرون الناس عن إثبات صفات الله من أجله؟!

أتريدون بالجسم الشيء المكوَّن من أشياء مفتقر بعضها إلى

بعض لا يمكن أن يقوم إلا باجتماع هذه الأجزاء؟! فإن أردتم هذا؛ فنحن لا نقره، ونقول: إن الله ليس بجسم بهذا المعنى، ومن قال: إن إثبات علوه يستلزم هذا الجسم؛ فقوله مجرد دعوى، ويكفينا أن نقول:

لا قبول! أما إن أردتم بالجسم الذات القائمة بنفسها المتصفة بما يليق بها؛ فنحن نثبت ذلك، ونقول: إن لله تعالى ذاتاً، وهو قائم بنفسه، متصف بصفات الكمال، وهذا هو الذي يعلم به كل إنسان.

وبهذا يتبين بطلان قول هؤلاء الذين أثبتوا أن الله بذاته في كل مكان، أو أن الله تعالى ليس فوق العالم ولا تحته ولا متصل ولا منفصل، ونقول: هو على عرشه استوى عز وجل.

أما أدلة العلو التي يثبت بها نقيض قول هؤلاء وهؤلاء، والتي تثبت ما قاله أهل السنة والجماعة؛ فهي أدلة كثيرة لا تحصر أفرادها، وأما أنواعها؛ فهي خمسة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل، والفطرة.

ـ **أما الكتاب**؛ فتنوعت أدلته على علو الله عز وجل، منها التصريح بالعلو والفوقية وصعود الأشياء إليه ونزولها منه وما أشبه ذلك.

ـ **أما السنة**؛ فكذلك تنوعت دلالتها، واتفقت السنة بأصنافها الثلاثة على علو الله بذاته؛ فقد ثبت علو الله بذاته في السنة من قول الرسول ﷺ وفعله وإقراره.

ـ **وأما الإجماع**؛ فقد أجمع المسلمون قبل ظهور هذه الطوائف المبتدعة على أن الله تعالى مستو على عرشه فوق خلقه.

قال شيخ الإسلام: «ليس في كلام الله ولا رسوله ولا كلام الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ما يدل لا نصّاً ولا ظاهراً على أن الله تعالى ليس فوق العرش وليس في السماء، بل كل كلامهم متفق على أن الله فوق كل شيء».

ـ **وأما العقل**؛ فإننا نقول: كل يعلم أن العلو صفة كمال، وإذا كان صفة كمال؛ فإنه يجب أن يكون ثابتاً لله؛ لأن الله متصف بصفات الكمال، ولذلك نقول: إما أن يكون الله في أعلى أو في أسفل أو في المحاذي؛ فالأسفل والمحاذي ممتنع؛ لأن الأسفل نقص في معناه، والمحاذي نقص لمشابهة المخلوق ومماثلته، فلم يبق إلا العلو، وهذا وجه آخر في الدليل العقلي.

ـ **وأما الفطرة**؛ فإننا نقول: ما من إنسان يقول: يا رب! إلا وجد في قلبه ضرورة بطلب العلو.

فتطابقت الأدلة الخمسة.

وأما علو الصفات؛ فهو محل إجماع من كل من يدين أو يتسمى بالإسلام.

السادسة والعشرون: إثبات العظمة لله عز وجل؛ لقوله: ﴿ٱلْعَظِيمُ﴾.

* * *

● قول المؤلف: «وَلِهٰذا كانَ مَنْ قَرَأَ هٰذِهِ الآيَةَ في لَيْلَةٍ؛ لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ مِنَ اللهِ حافِظٌ وَلا يَقْرَبُهُ شَيْطانٌ حَتّى يُصْبِحَ».

الشرح:

هذا طرف من حديث رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة استحفاظ النبي ﷺ إياه على الصدقة، وأخذ الشيطان منها، وقوله لأبي هريرة: إذا أويت إلى فراشك؛ فاقرأ آية الكرسي ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ حتى تختم الآية؛ فإنك لن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح. فأخبر أبو هريرة النبي ﷺ بذلك، فقال: «إنه صدقك، وهو كذوب»[1].

* * *

● قول المؤلف: «وَقَوْلُهُ سُبْحانَهُ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]».

الشرح:

* «وقوله سبحانه»: هذا معطوف على (سورة) في قول المؤلف: «ما وصف به نفسه في سورة الإخلاص».

* ﴿ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾: هذه أربعة أسماء، كلها متقابلة، في الزمان والمكان، تفيد إحاطة الله سبحانه وتعالى بكل شيء أولاً وآخراً، وكذلك في المكان؛ ففيه الإحاطة الزمانية

---

(١) تقدم تخريجه (ص ١٣٧).

والإحاطة المكانية.

* ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ﴾: ﴿ٱلْأَوَّلُ﴾: فسره النبي عليه الصلاة والسلام بقوله: «الذي ليس قبله شيء»[1].

وهنا فسر الإثبات بالنفي، فجعل هذه الصفة الثبوتية صفة سلبية، وقد ذكرنا فيما سبق أن الصفات الثبوتية أكمل وأكثر؛ فلماذا؟

فنقول: فسرها النبي ﷺ بذلك؛ لتوكيد الأولية؛ يعني أنها مطلقة، أولية ليست أولية إضافية، فيقال: هذا أول باعتبار ما بعده، وفيه شيء آخر قبله؛ فصار تفسيرها بأمر سلبي أدل على العموم على أنها أولية مطلقة، ولهذا قال: «ليس قبله شيء»، وهذا باعتبار التقدم الزمني.

* ﴿وَٱلْآخِرُ﴾: فسره النبي عليه الصلاة والسلام بقوله: «الذي ليس بعده شيء»، ولا يتوهم أن هذا يدل على غاية لآخريته؛ لأن هناك أشياء أبدية، وهي من المخلوقات؛ كالجنة والنار، وعليه؛ فيكون معنى ﴿وَٱلْآخِرُ﴾ أنه محيط بكل شيء؛ فلا نهاية لآخريته.

* ﴿وَٱلظَّاهِرُ﴾: من الظهور، وهو العلو؛ كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣]؛ أي: ليعليه، ومنه ظهر الدابة؛ لأنه عالٍ عليها،

---

(١) رواه مسلم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]؛ أي: يعلوا عليه، وقال النبي عليه الصلاة والسلام في تفسيرها: «الذي ليس فوقه شيء»؛ فهو عالٍ على كل شيء.

* ﴿وَٱلْبَاطِنُ﴾: فسره النبي عليه الصلاة والسلام قال: «الذي ليس دونه شيء» وهذا كناية عن إحاطته بكل شيء، ولكن المعنى أنه مع علوه عز وجل؛ فهو باطن؛ فعلوه لا ينافي قربه عز وجل؛ فالباطن قريب من معنى القريب.

تأمل هذه الأسماء الأربعة؛ تجد أنها متقابلة، وكلها خبر عن مبتدأ واحد، لكن بواسطة حرف العطف، والأخبار بواسطة حرف العطف أقوى من الأخبار بدون واسطة حرف العطف؛ فمثلاً: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ * ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤ ـ ١٦]: هي أخبار متعددة بدون حرف العطف، لكن أحياناً تأتي أسماء الله وصفاته مقترنة بواو العطف، وفائدتها:

أولاً: توكيد السابق؛ لأنك إذا عطفت عليه؛ جعلته أصلاً؛ والأصل ثابت.

ثانياً: إفادة الجمع، ولا يستلزم ذلك تعدد الموصوف، أرأيت قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى * ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ * وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ١ ـ ٣]؛ فالأعلى الذي خلق فسوى هو الذي قدر فهدى.

فإذا قلت: المعروف أن العطف يقتضي المغايرة.

فالجواب: نعم؛ لكن المغايرة تارة تكون بالأعيان، وتارة تكون بالأوصاف، وهذا تغاير أوصاف، على أن التغاير قد يكون لفظيّاً غير معنوي؛ مثل قول الشاعر:

فَأَلْقى قَوْلَها كَذِباً وَمَيْنا

فالمَيْن هو الكذب، ومع ذلك عطفه عليه؛ لتغاير اللفظ، والمعنى واحد؛ فالتغاير إما عيني أو معنوي أو لفظي، فلو قلت: جاء زيد وعمرو وبكر وخالد؛ فالتغاير عيني، ولو قلت: جاء زيد الكريم والشجاع والعالم؛ فالتغاير معنوي، ولو قلت: هذا الحديث كذب ومين؛ فالتغاير لفظي.

واستفدنا من هذه الآية الكريمة إثبات أربعة أسماء لله، وهي: الأول، والآخر، والظاهر، والباطن.

واستفدنا منها خمس صفات: الأولية، والآخرية، والظاهرية، والباطنية، وعموم العلم.

واستفدنا من مجموع الأسماء: إحاطة الله تعالى بكل شيء زماناً ومكاناً؛ لأنه قد يحصل من اجتماع الأوصاف زيادة صفة.

فإذا قال قائل: هل هذه الأسماء متلازمة؛ بمعنى أنك إذا قلت: الأول؛ فلا بد أن تقول: الآخر، أو: يجوز فصل بعضها عن بعض؟!

فالظاهر أن المتقابل منها متلازم؛ فإذا قلت: الأول؛ فقل: الآخر ،وإذا قلت: الظاهر؛ فقل: الباطن؛ لئلا تفوّت صفة المقابلة

الدالة على الإحاطة.

* قوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾: هذا إكمال لما سبق من الصفات الأربع؛ يعني: ومع ذلك؛ فهو بكل شيء عليم.

وهذه من صيغ العموم التي لم يدخلها تخصيص أبداً، وهذا العموم يشمل أفعاله وأفعال العباد الكليات والجزيئات؛ يعلم ما يقع وما سيقع، ويشمل الواجب والممكن والمستحيل؛ فعلم الله تعالى واسع شامل محيط، لا يستثنى منه شيء؛ فأما علمه بالواجب؛ فكعلمه بنفسه وبما له من الصفات الكاملة، وأما علمه بالمستحيل، فمثل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟﴾ [الحج: ٧٣]، وأما علمه بالممكن؛ فكل ما أخبر الله به عن المخلوقات؛ فهو من الممكن: ﴿يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النحل: ١٩].

إذاً؛ فعلم الله تعالى محيط بكل شيء.

والثمرة التي ينتجها الإيمان بأن الله بكل شيء عليم: كمال مراقبة الله عز وجل وخشيته؛ بحيث لا يفقده حيث أمره، ولا يراه حيث نهاه.

* * *

● **قول المؤلف: «وَقَوْلُهُ سُبْحانَهُ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]».**